المزاعم عن الحرية والمعاملة الانسانية لشعبنا في الارض المحتلة . فلجأوا الى سلسلة من الاجراءات الارهابية مثل نسف البيوت والتطويقات في المدن والقرى وتسيير الدوريات العسكرية في شوارع المدن والطرقات والاعتداء على المواطنين في الشوارع . ومن جملة هذه الاجراءات كانت عملية ابعاد المناضلين الثمانية . وكان المحتلون يقصدون من وراء ذلك كله ان يوقفوا هذه الموجة من النهوض التي اجتاحت ارضنا المحتلة بعد الحرب ، ولكن خابت حساباتهم مرة أخرى ، لان هذه الاجراءات ولا سيما ابعاد المناضلين الثمانية كانت بمثابة الشرارة التي الهبت نار المقاومة . ومن هنا فقد اجتاحت الارض المحتلة موجة عارمة من النضالات الجماهيرية التي تجلت في الاعتصامات النسائية والطلابية والاعتصامات والمظاهرات والمذكرات والوفود التي نددت كلها بالاحتلال وأكدت كلها على اصرار شعبنا على الخلاص من نير الاحتلال وممارسة حقه في تقرير مصيره .

هذا الوضع الجديد كان من نتائجه ازدياد التفاف شعبنا حول قيادته الممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية والتفافه حول الجبهة الوطنية الفلسطينية التي كانت قد نشأت قبل الحرب بقليل ، فازداد انجذاب القوى الوطنية لها مما أدى الى انتشار نفوذها في مختلف أرجاء الارض المحتلة .

وبهذه المناسبة فاننا نلاحظ ان أجهزة الاعلام العربية بوجه عام لم تعط هذا النهوض الوطني الذي اجتاح ارضنا المحتلة حقه من الاهتمام . كما ان بعض منابر المقاومة الفلسطينية لم توله الاهتمام الكافي . وقد لفت نظرنا ان مجلة « شؤون فلسطينية » لم تغط هذا النهوض التغطية المناسبة واقتصر اهتمامها على مجال ضيق جدا لا يتعدى بضعة سطور . وهذا لا يساعد شعبنا الفلسطيني خارج الوطن بالتعرف على ما يجري في الداخل وبالتالي فانه لا يساعد على تلاحم شعبنا الفلسطيني . فمن واجب اجهزة الاعلام التابعة للثورة الفلسطينية كوسيلة لدعم نضال جماهيرنا في الارض المحتلة ان تلقي عليه الاضواء الكافية لان هذا من شأنه أن يقدم خدمة لنضالنا الفلسطيني في البلاد العربية والخارج ويعطي صورة حقيقية مشرقة عن موقف شعبنا ضد الاحتلال رغم مرور سنوات طويلة تميزت بمختلف اساليب القمع والارهاب والرشوة والخداع من جانب الاحتلال .

من ناحية اقتصادية فان الحرب قد زلزلت كافة جوانب المخطط التوسعي الاحتلالي ومنها الجانب الاقتصادي . فأدت اولا الى اضعاف الصلة الاقتصادية بين اسرائيل والارض المحتلة فألغيت الكثير من الصفقات التجارية التي كانت قد تعاقدت عليها المؤسسات الاسرائيلية مع تجار المناطق المحتلة . كما ان الصهاينة انفسهم اخذوا بالتوقف عن الاستمرار في عملية تطبيق الدمج الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بانشاء مؤسسات وشركات اسرائيلية على الارض المحتلة . فمن المعروف انه في اوائل العام ١٩٧٣ ، أصدرت الحكومة الاسرائيلية قرارا سمحت بموجبه للشركات والمؤسسات الاسرائيلية ان تقيم لها فروعا على الارض المحتلة ولكنها بعد الحرب لم تقم بتنفيذ هذا القرار لانها أدركت ان الاحتلال مصيره الى الزوال .

وترتبت على الحرب من ناحية أخرى صعوبات كبيرة للحياة الاقتصادية لشعبنا وبرز هذا في الغلاء الفاحش الذي يطحن جماهيرنا الفلسطينية مما ساعد في كشف الوجه الحقيقي للاحتلال وبدد الانطباعات الزائفة عن البحبوحة الاقتصادية والرفاه الذي كان يدعيه الصهاينة في المناطق المحتلة . وتأكد لجماهيرنا ان هذا الاحتلال بالاضافة الى أنه ينهب الارض ويهين الكرامة العربية ، يجعل من الحصول على لقمة العيش أمرا صعبا في ظله .

وكان من نتائج الحرب ان طرح المستقبل لجماهيرنا الفلسطينية في الارض المحتلة على